



وزارة الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات



العنوان: رئيس الوزراء يتابع موقف تطبيق منظومة التحول الرقمي لإنفاذ القانون

المصدر: الهيئة العامة للاستعلامات

أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي على دور منظومة التحول الرقمي في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف القطاعات، مشيراً إلى جهود الدولة في تطوير المقار الحكومية والتوسع في استخدام المزيد من التطبيقات والتقنيات الإلكترونية والتكنولوجية، وذلك تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، في هذا الصدد.

وجاء ذلك خلال اجتماع الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اليوم، لمتابعة الموقف الخاص بتطبيق منظومة التحول الرقمي لإنفاذ القانون، وذلك بحضور المستشار عمر مروان، وزير العدل، والدكتور محمد معيط، وزير المالية، واللواء محمود شعراوي، وزير التنمية المحلية، والدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومسؤولي الوزارات المعنية، وبمشاركة الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، عبر تقنية الفيديو كونفرانس.

وأوضح رئيس الوزراء أن منظومة التحول الرقمي لإنفاذ القانون تستهدف إنشاء نظام معلوماتي متكامل لإدارة الدعاوى والإجراءات الجنائية القانونية، بما يُتيح تبادل المعلومات المطلوبة بصورة مُؤمنة، وإرساء مبادئ العدالة الناجزة.

وخلال الاجتماع، أشار وزير العدل المستشار عمر مروان إلى جهود تطوير منظومة التقاضي على مستوى الجمهورية، وذلك من خلال رفع كفاءة مقار وأبنية المحاكم، إلى جانب تعزيز استخدام أحدث الوسائل والتقنيات الإلكترونية بمنظومة عمل المحاكم، وإجراءات التقاضي، موضحاً أن عدد قضايا الجرح المتداولة من خلال منظومة التقاضي حالياً وصل إلى أكثر من ٢٨٠ ألف قضية، تم الفصل في نحو ٨٥% منها، وذلك في ٧ محافظات على مستوى الجمهورية يتم تطبيق المنظومة بها، مؤكداً أن ذلك أسهم بشكل كبير في توفير الوقت والجهد، وإحداث نقلة نوعية في ملف التحول الرقمي، وتعظيم دوره في إنفاذ القانون.

وأشار وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور عمرو طلعت إلى أن منظومة فرض وإنفاذ القانون تستهدف تمكين الجهات المشاركة بالمنظومة من القيام بمهامها، من خلال توفير بيئة تكنولوجية وتطبيقات وآليات الربط، إلى جانب تدريب الكوادر البشرية بالجهات على استخدام المنظومة؛ من أجل زيادة القدرة على متابعة تنفيذ الأحكام وسرعة إنجاز الخدمات المرتبطة بالمواطن، وسرعة الفصل في القضايا، مما ينعكس إيجاباً على القدرة التنافسية لمصر في هذا المجال.

وأضاف طلعت أن الغرض الأساسي من تنفيذ هذه المنظومة هو الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات لتحقيق عدة أغراض أخرى مستهدفة، تتمثل في زيادة معدل تنفيذ الأحكام، وتمكين الجهات من ترشيد التكاليف والنفقات من خلال منظومة عمل لا ورقية مُحكمة تسهم في إتمام التكامل مع كافة أطراف المنظومة، إلى جانب زيادة سرعة الفصل في القضايا، ودعم متخذي القرار والمساهمة في تقليل نسب الجريمة.

ولفت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى موقف تنفيذ المنظومة، حيث أشار إلى أنه تم الانتهاء من الأعمال المستهدف إنجازها في المرحلتين الأولى والثانية بنسبة ١٠٠% في ٧ محافظات هي: القاهرة، والجيزة، والسويس، والإسكندرية، والإسماعيلية، ومرسى مطروح، وبورسعيد، وذلك فيما يخص تطبيق هذه المنظومة في أقسام ومراكز ونقاط الشرطة، والنيابات العامة، والمحاكم، والطب الشرعي، مؤكداً أنه سيتم استكمال المستهدف العام للمنظومة في المحافظات المتبقية تباعاً خلال المرحلتين الثالثة والرابعة، وحل بعض التحديات التي واجهت تطبيق المنظومة اثناء تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية.

وحول موقف تنفيذ التطبيقات، أشار وزير الاتصالات إلى أنه تم الانتهاء من بيئة الاستضافة الخاصة بوزارتي العدل، والداخلية، والنيابة العامة، كما تم الانتهاء من تطبيقات ميكنة دورات العمل بكل من الداخلية والعدل (جنح وجنح مستأنف) والنيابة العامة والطب الشرعي، وجر الانتهاء من التطبيق الخاص بمحاكم الجنايات.